



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



واقع وتحليل بعض مؤشرات الأداء للمصارف الأجنبية مقارنةً بالمصارف الوطنية في الإمارات

العربية المتحدة بعد عام (2005)

م. م علي هادي حميد الدلفي (1) أ. د وحيدة جبر خلف (2)

Dr-Wahada Algebra Khalaf

Ali Hadi Hamid Al-Delfi

dr-wahada@Uomustansiriyah.edu

kutiraq083@gmail.com

الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تعاني كثير من المصارف المحلية من سوء الأداء المصرفي والعسر المالي مما يؤثر بشكل سلبي على تقدم النمو الاقتصادي، مما تطلب الأمر زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة على شكل وحدات مصرفية مختلفة إلى البلدان النامية سيما منها دولة الإمارات منذ منتصف ونهاية القرن التاسع عشر لتصبح من المصادر الأساسية للتمويل الخارجي لذا تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه المصارف الأجنبية في نقل الخبرات وتعزيز المنافسة المصرفية وإيجاد فرص عمل وإعادة تدوير رؤوس الأموال، ومن ثم تحسين الأداء المصرفي، وبالتالي فإن البحث يهدف أساساً إلى معرفة الأداء للمصارف الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن دراسة الانماط لهذه المصارف مع تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المصرفية.

ولتحقيق هدف البحث فقد استعمل المنهج التحليلي الوصفي، لذا فإن أهم ما توصل إليه الباحث، استقطب القطاع المصرفي الإماراتي لاستثمارات أجنبية متنوعة على شكل دمج و استملاك و على شكل وحدات قائمة، ووحدات مكاتب تمثيل، هذا من جانب، ومن جانب آخر أظهرت النتائج بأن اغلب مؤشرات الأداء المصرفي المختارة للمصارف الأجنبية فاقت أداء المصارف الوطنية وبعضها الآخر كانت ضعيفة، فضلاً عن أن المصارف الأجنبية قد ساهمت في توليد فرص عمل وتقديم الكثير من الخدمات المصرفية.

ومن ثم يرى الباحث ضرورة تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المصرفية وفي الوقت نفسه تحديد الهدف من وراء جذب الاستثمار الأجنبي المصرفي، ومن ثم التوجه إلى الاستثمار النوعي وليس الكمي.

كلمات مفتاحية: المصارف الأجنبية والوطنية- الأنماط- المؤشرات المالية.

Abstract

Many local banks suffer from poor banking performance and financial distress, which negatively affects the progress of economic growth, which required an increase in foreign investment flows in the form of various banking units to developing countries, especially the UAE, since the middle and end of the nineteenth century to become one of the main sources For external financing, therefore, the importance of research lies in the role played by foreign banks in transferring expertise, enhancing banking competition, creating job opportunities, recycling capital, and then improving banking performance. Study the patterns of these banks with identification of weaknesses and strengths that affect the attraction of foreign banking investments.

To achieve the goal of the research, the descriptive analytical method was used, so the most important finding of the researcher is that the UAE banking sector has attracted various foreign investments in the form of merger and acquisition, and in the form of existing units, and in the form of representative office units, this is on the one hand, and on the other hand the results showed That most of the banking performance indicators selected for foreign banks exceeded the performance of national banks and some of them were weak, in addition to that foreign banks have contributed to generating job opportunities and providing a lot of banking services.

Thus, the researcher sees the need to improve the investment climate to attract more foreign banking investments and at the same time determine the goal behind attracting foreign banking investment, and then go to qualitative rather than quantitative investment.

المقدمة

تعد المصارف الأجنبية من أهم أدوات التمويل في البلدان العربية لتحريك عجلة التقدم الاقتصادي سيما تلك التي يتجه اقتصادها نحو اقتصاد السوق، لما لها من أهمية في الدور الذي تلعبه تلك المصارف فضلاً عن إنها تعد إحدى وسائل السياسة النقدية الذي تعتمدها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد وتوليد فرص عمل، والحد من ظاهرة التضخم، ومن ثم تحفيز النمو للاقتصاد القومي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الدور الذي تلعبه المصارف الأجنبية في نقل الخبرات وتعزيز المنافسة المصرفية وإيجاد فرص عمل وإعادة تدوير رؤوس الأموال، وإمكانية الاستفادة منها في العمل المصرفي لما تمتلكه من خبرات فائقة، كما يستمد البحث أهميته من معرفة أنماط المصارف الأجنبية وأهمية معرفة أهم العوامل المشجعة له.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث أساساً إلى معرفة الإداء المصرفي لكل من المصارف الوطنية والأجنبية وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المصرفية.

مشكلة الدراسة:

تتعرض كثير من المصارف التجارية من سوء الإداء المصرفي و العسر المالي مما يؤثر بشكل سلبي على تقدم النمو الاقتصادي، وفي ضوء مشكلة البحث فإن هنالك تساؤلات يمكن أن تثار في هذا السياق يسعى الباحث الاجابة عنها من خلال البحث، وهي كالاتي:

1- ما المقصود بالمصارف الأجنبية؟ وما هي الأنماط الرئيسية التي تقوم عليه؟

2- هل أداء المصارف الأجنبية يفوق أداء المصارف الوطنية.

فرضية الدراسة:

لتجاوز الاشكاليات التي تضمنتها مشكلة البحث، فقد انطلق البحث من فرضية مفادها:

1- إن الإداء المصرفي للمصارف الأجنبي يفوق أداء المصارف الوطنية.

2- إن ارتفاع عدد المصارف الأجنبية لها أثر إيجابي على توليد فرص العمل وتنوع الخدمات المصرفية.

المبحث الأول: الاستعراض النظري للمصارف الأجنبية

المحور الأول: مفهوم المصارف الأجنبية ونشأتها: - نمت الخدمات المصرفية الدولية بسرعة منذ الخمسينيات من القرن العشرين ، نتيجة التحرر المالي الذي وسع فرص الاستثمار، والابتكار المالي الذي قدم أدوات جديدة لإدارة المخاطر، على سبيل المثال قدمت سلسلة الأزمات في الاقتصادات الناشئة والنامية خلال التسعينيات من القرن الماضي، التي امتدت من أمريكا اللاتينية إلى آسيا، حافزاً كبيراً للبلدان المتضررة من الأزمات لفتح أسواقها المحلية أمام المصارف الأجنبية، وذلك بشكل أساسي لإعادة رسملة أنظمتها المصرفية المحاصرة على الرغم من الاختلافات في درجة ونطاق مشاركتها عبر المناطق والبلدان، فقد نما وجود المصارف الأجنبية بشكل كبير في المجالات جميعها في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية(Sasedaran, 2014, p1).

إذ ساهمت المنافسة بين المصارف على حصتها في السوق في حدوث طفرات في الإقراض الدولي والتي أدت إلى تضخيم الطفرات الائتمانية التي سبقت الأزمات المالية الكبرى، مما تطلب الأمر إلى تقييد توسع المصارف.

إذ تعرف المصارف الأجنبية على أنها: (تلك المصارف التي تنشط في بلد معين وتكون ملزمة بتطبيق شروط البلد الأصلي والبلد المضيف، وتكون أكثر متابعة من طرف البنك المركزي مقارنة مع المصارف المحلية، وتهدف إلى تدويل خدماتها، وتحقيق مكانتها في النظام المصرفي العالمي)(ابتهاج، 2019، ص20-22).

المحور الثاني: أنماط دخول المصارف الأجنبية للبلدان المضيفة:- إن أنماط دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي إلى أسواق الدول المضيفة (النامية) متعددة ومتنوعة، إذ يمكن تحديد أهم الأشكال وفق الملكية والاستراتيجيات والاهداف المتبعة من قبل المستثمر الأجنبي داخل البلدان المضيفة، وكالاتي:-

أولاً: حسب ملكية الاستثمار(BFDI):- وذلك عن طريق إنشاء فروع مملوكة لمصارف أجنبية داخل البلدان المضيفة (النامية)، وهو ما يسمى الاستثمار التأسيسي، فبعض البلدان المضيفة تفضل إنشاء فروع مصرفية جديدة بدلاً من المشاركة أو الشراء(صلاح، 2019، ص240-241).

ثانياً: الاندماج (الاتحاد):- يمثل الاندماج أحد المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي إذ يتم إنشاء الملكية الأجنبية عادةً من خلال الشراء الجزئي أو الكامل للمؤسسات القائمة، بدلاً من الاستثمار في مجالات جديدة (مشاريع جديدة)(Jonathan & Michael،2003، p.11).

ثالثاً: الاستحواذ (التوسع):- هو أحد أنواع السيطرة على المصارف والتي تكون إما استحواذاً سلمياً أو استحواذاً عدوانياً، ويقصد هنا الاستحواذ على مصارف موجودة أصلاً في البلد المضيف، وذلك عن طريق شراء جميع أسهم المصرف المعني، أو عن طريق شراء نسبة من أسهم شركة محلية.

قائمة كافية لإدارتها وتطوير استراتيجيتها المقبلة(كريم، 2016، ص142)، بالإضافة إلى ما تقدم توجد أشكال أخرى للمصارف الأجنبية وهي كما يأتي(بالعبيدي، 2016، ص 94-95):

1- المكتب التمثيلي: هي عبارة عن هيئة تمثل المصرف الأم داخل البلدان المضيفة، الهدف الأساسي منها هو جمع المعلومات وإقامة اتصالات أو الترويج للمصرف الأم في البلد المضيف في حالة تم ثبات القوة الاقتصادية في البلد المضيف، وذلك من أجل جذب الاستثمار الأجنبي لذلك المصرف، علماً أن هذه الهيئة لا تمارس الاعمال التجارية.

2- الوحدة: وهي عبارة عن مقر للمصرف الأم في البلد المضيف، وهي غير مستقلة قانونياً عن الأم بل تبقى تابعة لها في احتياجات رؤوس الأموال مثلاً، كما أنها تقوم بالأعمال التجارية من قبول الودائع وتقديم القروض، وعملياتي البيع والشراء.

المبحث الثاني: واقع أداء المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي الإماراتي بعد عام (2005)
المحور الأول: الواقع والهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي الإماراتي.

يعد القطاع المصرفي في الإمارات من القطاعات الرائدة وعلى مستوى الشرق الأوسط في مجال الصيرفة والخدمات والمنتجات المصرفية، سيما خلال منتصف عقد الثمانينيات وإلى يومنا هذا، بعد أن كان في زمن معين يستعمل الطرق التقليدية في العمل المصرفي، ومن ثم التحول إلى التخصص وظهور المصارف الرقمية والتطبيقات التي جعلت من الهواتف مصارف رقمية متحركة.

ويرجع تاريخ القطاع المصرفي في الإمارات إلى ما قبل تأسيس الاتحاد بـ (25) عاماً حين فتح المصرف البريطاني للشرق الأوسط (HSBC) (Narcisa & Karla, 2019, p. 11)، أول فروع في دبي عام (1946) وكان يدعى آنذاك بـ مصرف (إيران الإمبراطوري) (Imperial Bank Of Iran) وهذا يعد أول مصرف أجنبي في تاريخ الإمارات.

أعقب ذلك افتتاح مصارف أجنبية أخرى لفروع في الدولة منها مصرف (إيسترن و مصرف تشارترد)، اللذين اندمجا في عام (1962) ليشكلا مصرف (ستاندرد تشارترد)، فضلاً عن المصرف العثماني، الذي اندمج مع مصرف (كرندليز).

وفي عام (1963) تم تأسيس أول مصرف وطني إماراتي، وهو مصرف دبي الوطني الذي أُندمج في عام (2007) مع مصرف الإمارات ليشكلا مصرف (الإمارات دبي الوطني حالياً) ثم توالى خلال السنوات التالية عمليات افتتاح العديد من المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية داخل البلد، ففي عام (1967) أسس مصرف عُمان (المشرق حالياً)، وفي عام (1968) أسس (مصرف أبوظبي الوطني، وفي عام (1969) أسس مصرف (دبي التجاري)، ثم توالى افتتاح فروع للمصارف الوطنية والأجنبية، وأصبح فيما بعد عدد المصارف في عام (1973) عند إنشاء مجلس النقد نحو (20) مصرفاً، (6) منها وطنية، والبقية أجنبية، تمركزت معظمها في دبي وأبوظبي والشارقة (www.alroeya.com).

فيما يخص إنشاء (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) فقد تم بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لعام (1980) بصفته مؤسسة عامة، وتوسعة مهامه لتشمل أعمال مجلس النقد (مصرف الإمارات، 2019، ص14).

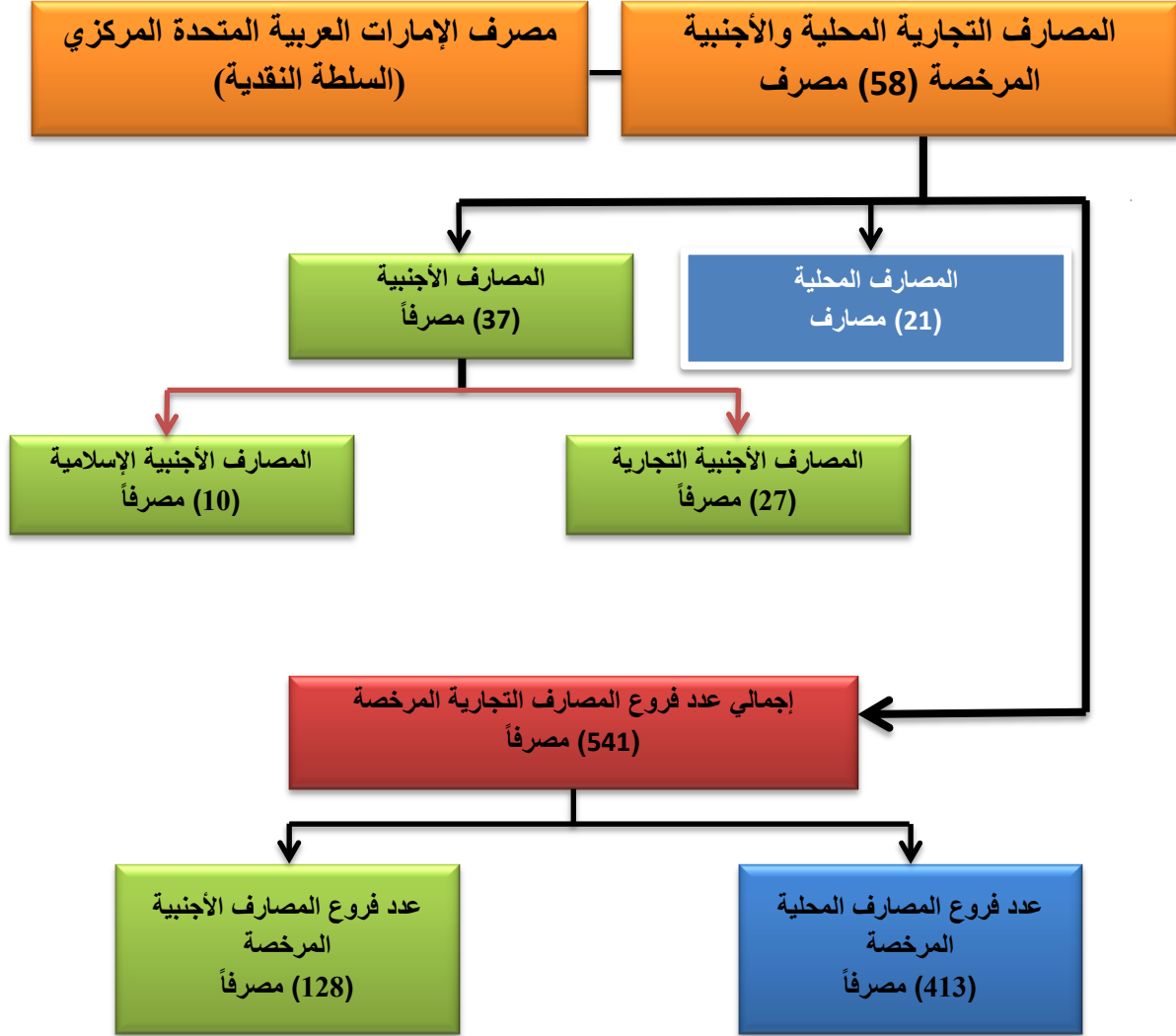
وتعد المدة من عام (1984) وحتى الآن مرحلة التطوير والنضج، إذ أصبحت الإمارات اليوم الأولى إقليمياً، وواحدة من أعلى البلدان عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، في مجال الخدمات المالية المتنوعة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينية، والتي تغطي أكبر عدد من السكان، كما أن للقطاع المصرفي دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد، لما قدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد القومي والنتائج المحلي للإمارات، ما جعله شريكاً رئيساً في التنمية الاقتصادية والمالية للدولة (كوثر، 2021، ص56).

إذ تأتي الإمارات في مقدمة البلدان التي تزود المتعاملين بخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية، إذ بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو (88%) وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة (93%)، بينما تبلغ نسبة السيدات (76%) وذلك وفقاً لإحصاءات البنك الدولي (وزارة الاقتصاد، 2018، ص69).

فيما يخص عدد الفروع تاريخياً، فقد بلغ عدد الفروع للمصارف الوطنية عام (1987) فرعاً نحو (210)، في حين بلغ عدد الفروع للمصارف الأجنبية (110) فرعاً، وفي عام (2002) توسع عدد الفروع لكل من المصارف الوطنية والأجنبية إلى (345) و(112) فرعاً على التوالي وتجدر الإشارة إلى أن تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لم تسمح للمصارف الأجنبية بامتلاك أكثر من ثمانية فروع، وتتمتع الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة) بكثافة عالية من الفروع، إذ إن كل فرع واحد يغطي (8200) نسمة من العام نفسه (Hussein, 2008, p.36).

فيما يخص هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي فإنه يتألف من المصرف المركزي والمصارف التجارية الحكومية والأجنبية وأيضاً مجموعة من المصارف الخاصة التجارية والإسلامية منها فضلاً عن المصارف المتخصصة، وعليه فإن هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي يتكون من طيف واسع من المؤسسات التي تزاول العمل المصرفي، بوصفها جهات وسيطة بين المدخرين والمستثمرين، كما مبين في الشكل (1) والذي يوضح هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي لعام (2020).

شكل (1)
هيكل الجهاز المصرفي الإماراتي لعام (2020)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:
- مصرف الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة، دائرة الرقابة على المصارف، إدارة الترخيص 2020.

المحور الثاني: تواجد المصارف الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة وتحليل مؤشرات إداها المصرفي مقارنة بالمصارف الوطنية بعد عام (2005)

أولاً: واقع وتحليل أنماط الاستثمار الأجنبي المصرفي في الإمارات- التواجد والانعكاس.

يرجع تاريخ المصارف الأجنبية في الإمارات كما مر سابقاً إلى عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وكان أول مصرف أجنبي لها (مصرف إيران الإمبراطوري)، إذ إن هذا المصرف هو في الأصل عبارة عن فرع للمصرف الأم في بريطانيا، ثم أخذت أنماط المصارف الأجنبية في الإمارات بالتنوع ما بين فتح مصارف أجنبية تابعة للمصارف الأم في البلد الأصلي، وبعضها تم أخذ نمط الاندماج مع مصارف محلية أو أجنبية أخرى مثال ذلك مصرف (بارودا) الذي اندمج معه كل من مصرف (ابوظبي، دبي، 2 ش، راك)، ومصرف (اتش.اس.بي.سي. الشرق الاوسط المحدود) والذي اندمج معه كل من مصرف (ابوظبي، دبي، 2) مصرف (مصرف الإمارات- الرقابة، 2020، ص5)، وكذلك تم أتباع نمط ثالث عن طريق فتح ما يسمى بـ (مكاتب التمثيل) داخل البلد تابعة لمصارف أجنبية بالخارج.

كما تم أتباع نمط الاستحواذ على فرع أو فروع مصرفية أخرى مثال ذلك، استحواذ مصرف (أتش. أس. بي. سي) الأجنبي على فرع مصرف (لويدز)(مصرف الإمارات، 2014، ص31).

وفيما يخص أهم العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المصرفي فهي كثيرة منها (الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، سن القوانين التي تسمح للأجانب الاستثمار داخل القطاع المصرفي) إذ أن آخر قانون للاستثمار الأجنبي هو قانون (19) لعام (2018) بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ ينص هذا القانون على أن المستثمرين الأجانب يجب أن يكون لديهم شريك من مواطني الإمارات يمتلك (51 %) من الأسهم وهذا يشمل القطاعات جميعها بما فيها القطاع المصرفي(مصرف الإمارات، 2018، ص33).

فيما يتعلق بتحليل المصارف الأجنبية في الإمارات فيمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول (1) إذ شهد حجم المصارف الأجنبية صفة التذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض طيلة المدة المدروسة، فقد بلغ عدد المصارف الأجنبية في عام (2007) نحو (27) مصرفاً بسبب دخول مصرفي (الدوحة وسامبا المالية) إلى المصارف الأجنبية، بعد أن كانت في عام (2005) نحو(25) مصرفاً، ثم انخفضت عدد المصارف الأجنبية في عام (2014) إلى (26) مصرفاً، وذلك نتيجة تحول مصرف (باركليز) إلى مصرف أعمال.

وكذلك استحواذ فرع مصرف (أتش. أس. بي. سي) على فرع مصرف (لويدز)(مصرف الإمارات، 2014، ص31)، بعدها أخذت المصارف الأجنبية بالارتفاع المتزايد لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام (2017) وبلغت نحو(39) مصرفاً.

جدول (1)					
ملاح المصارف الأجنبية في الإمارات (2005- 2020)					
عدد الموظفين	مكاتب التمثيل	عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية	عدد الفروع الرئيسية	عدد المصارف الأجنبية	السنة المؤشرات
-	55	6	83	25	2005
-	69	14	81	25	2006
-	74	30	81	27	2007
-	90	35	82	28	2008
-	-	43	81	28	2009
-	102	50	82	28	2010
-	110	50	82	27	2011
-	117	52	83	28	2012
-	120	52	87	28	2013
7899	-	49	86	26	2014
7807	-	-	86	34	2015
7439	-	103	85	37	2016
7311	-	114	82	39	2017
5663	-	21	80	38	2018
5964	-	22	-	38	2019
7247	-	23	-	37	2020

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي، 2005- 2020.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص6.
- Bank of the United Arab Emirates, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Data, 2020, p.4.

فيما يخص عدد الفروع الرئيسية للمصارف الأجنبية في الإمارات، نلاحظ أنها اتخذت المنحى نفسه من حيث الارتفاع والانخفاض، إذ وصلت إلى أعلى مستوى في عام (2013) نحو (37) فرعاً.

كما يلاحظ من الجدول نفسه أن عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف الأجنبية للمواطن الإماراتي والأجنبي في تزايد مستمر إذ شهدت الأعوام (2005- 2013) تزايداً مستمراً في تقديم الخدمات

الإلكترونية، إلا أنها انخفضت في عام (2014) لتصل نحو (49) ألف وحدة، بعدها ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوى وفق البيانات المتوفرة نحو (114) الف وحدة في عام (2017).

وفيما يتعلق بنمط مكاتب التمثيل فإنه أُنخذ المنحى المتزايد، فقد بلغت مكاتب التمثيل في عام (2005) نحو (55) مكتباً، لتصل إلى أعلى مستوى في عام (2013) نحو (120) مكتباً

علماً أن أعلى مستوى لعدد الموظفين في المصارف الأجنبية في عام (2014) والذي كان يشغل فيها نحو (7899) موظفاً، إلا أن عدد الموظفين في المصارف الأجنبية أخذ في الانخفاض، ليصل إلى أقل مستوى له في عام (2018) والذي بلغ فيها نحو (5663) موظفاً، ويرجع ذلك أساساً إلى عمليات الدمج في القطاع المصرفي وزيادة الكفاءة (مصرف الإمارات، 2018، ص42).

ثانياً: تحليل المؤشرات المالية للمصارف الأجنبية في الإمارات بعد عام (2005)

البيانات الواردة في الجدولين (2- 3) تضمنت مجموعة من المؤشرات العامة للمصارف الأجنبية والوطنية، وذلك من أجل تقييم عمل هذه المصارف، إذ أتسمت هذه المؤشرات بالتذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض، وفي الوقت نفسه نلاحظ أن غالبية مؤشرات المصارف الوطنية تفوق مؤشرات المصارف الأجنبية، إذ شهد إجمالي الأصول في المصارف الوطنية والأجنبية تذبذباً من حيث الارتفاع والانخفاض، فقد أتسم إجمالي الأصول للمصارف الأجنبية خلال المدة (2005- 2008) بالتزايد، ثم أنخفض بشكل طفيف في عام (2009) ليصل نحو (208.2) مليار درهم.

بأهمية نسبية إلى إجمالي الأصول نحو (13.7%)، ويعود سبب ذلك إلى أزمة الرهن العقاري، ثم عاود بالارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له في عام (2014) نحو (412.8) مليار درهم إماراتي طيلة المدة المدروسة، وعزى سبب ذلك إلى انخفاض اسعار النفط.

أما ما يخص سلوك الأصول في المصارف الوطنية فقد أتسم بالارتفاع المتزايد خلال المدة المدروسة، إذ شهد عام (2020) أعلى مستوى لإجمالي الأصول ليصل في العام نفسه نحو (2750.7) مليار درهم، ذات أهمية نسبية إلى إجمالي الأصول نحو (87.1%) وهو ما يرجع أساساً إلى ارتفاع الائتمان الممنوح للكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة (18.7%) وبالباقي نحو (34.6) مليار درهم (مصرف الإمارات، 2020، ص32).

فيما يخص سلوك إجمالي الائتمان للمصارف الأجنبية فقد أتخذ المسار نفسه من حيث الارتفاع والانخفاض، إذ أخذ بالارتفاع خلال المدة (2005- 2014)، ثم أنخفض خلال المدة نت (2015) إلى (2018) وبشكل طفيف ليبلغ أدنى مستوى له في عام (2017) إلى (189.2) مليار درهم.

وبأهمية نسبية نحو (12.0%)، ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض الودائع، أما المصارف الوطنية فأنها اتخذت مسار الارتفاع المستمر خلال المدة المدروسة.

وبالنسبة لإجمالي الودائع فإن سلوكه يختلف عن المؤشرات السابقة، إذ أتسم إجمالي الودائع للمصارف الوطنية والأجنبية بالارتفاع المتزايد، إلا إنه انخفض لدى المصارف الأجنبية بعد عام (2014)، ليصل إلى أدنى مستوى له في

عام (2018) نحو (197) مليار درهم، وبأهمية نسبية تقدر (11.2%) ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض الودائع في جميع القطاعات باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية (مصرف الإمارات، 2018، ص44).

فيما يخص سلوك إجمالي الاستثمارات فإنها اتخذت المسار نفسه من حيث الارتفاع، سيما في المصارف الوطنية، وهذا ما يؤكد الشكلين (2) و(3).

كما نلاحظ أن مستوى إجمالي الاستثمارات للمصارف الأجنبية قد سجل أعلى مستوى له في عام (2015) نحو (22.7) مليار درهم، فيما بلغت الأهمية النسبية نحو (9.0%)، موزعةً على سندات الدين و الأسهم و الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و استثمارات أخرى نحو (19.1) و(0.0) و(3.3) و(0.3) مليار درهم على التوالي، إلا أنها انخفضت في عام (2018) إلى نحو (20.7) مليار درهم، موزعةً على سندات الدين و الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نحو (18.3) و(2.4) مليار درهم على التوالي.

كما نلاحظ في الوقت نفسه أن سلوك الاستثمارات المحلية للمصارف الأجنبية اتخذت المنحنى نفسه من حيث الارتفاع والانخفاض، إذ وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام (2008) نحو (10.4) مليار درهم إماراتي، ثم انخفضت، لتصل في عام (2020) نحو (5.12) مليار درهم إماراتي.

أما سلوك الاستثمارات المحلية للمصارف الوطنية فإنها اتخذت مسار الارتفاع المتزايد طيلة المدة المدروسة.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المؤشرات المالية للمصارف الوطنية تفوق المصارف الأجنبية وهذا لا يعني ضعف المصارف الأجنبية، بل تدل على قوة المصارف الوطنية في التأثير على الاقتصاد القومي.

جدول (2)

المؤشرات المالية للمصارف الوطنية في الإمارات العربية المتحدة لمدة (2005-2020) مليار درهم إماراتي

المؤشرات السنة	إجمالي الأصول	الأهمية النسبية %	إجمالي الائتمان	الأهمية النسبية %	إجمالي ودائع	الأهمية النسبية %	إجمالي الاستثمارات	الأهمية النسبية %	الاستثمارات المحلية	الأهمية النسبية %
2005	499.1	78.2	280.6	71.0	293.4	71.6	-	-	16.9	88.0
2006	675.0	78.5	382.9	71.2	359.5	69.3	-	-	28.4	88.4
2007	951.5	77.8	557.7	77.6	511.3	71.4	-	-	44.8	84.2
2008	1032.4	77.1	578.8	73.4	555.9	72.2	-	-	47.0	81.9
2009	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2010	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2013	1714.4	81.3	1058.9	84.0	1057.8	82.7	178.5	85.5	-	-
2014	1874.9	82.0	1145.1	84.1	1186.3	83.4	215.6	94.5	-	-
2015	2069.5	84.1	1256.4	85.7	1250.4	84.9	227.4	90.9	-	-

97.5	144.3	92.9	267.3	86.4	1351.7	92.6	1357.5	85.5	2217.2	2016
97.5	154.1	93.4	290.7	87.2	1420.0	87.3	1391.6	86.6	2333.9	2017
99.6	159.5	89.7	298.6	88.8	1559.0	88.5	1466.0	87.6	2514.0	2018
96.7	156.6	-	-	87.3	1632.9	89.0	1565.6	87.1	2688.2	2019
96.9	160.9	-	-	88.2	1651.1	81.2	1445.2	87.1	2750.7	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2005-2019.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 26، العدد 1، 2006، ص 18-19.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 27، العدد 1، 2007، ص 18-19.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 28، العدد 1، 2008، ص 18-19.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، 2013-2018.
- **Bank of the United Arab Emirates, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Data, 2020, pp. 16-41.**

جدول (3)

المؤشرات المالية للمصارف الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة لمدة (2005-2020) مليار درهم إماراتي

المؤشرات السنة	إجمالي الأصول	الأهمية النسبية %	إجمالي الائتمان	الأهمية النسبية %	إجمالي ودائع	الأهمية النسبية %	إجمالي الاستثمارات	الأهمية النسبية %	الاستثمارات المحلية	الأهمية النسبية %
2005	139	21.7	72.5	18.3	83.2	20.3	-	-	2.2	11.4
2006	184.7	21.5	91.3	17.0	111.6	21.5	-	-	3.6	11.2
2007	271.5	22.2	119.7	16.6	143.0	20.1	-	-	8.4	15.8
2008	305.2	22.8	135.9	17.2	154.1	20.0	-	-	10.4	18.1
2009	208.2	13.7	-	-	-	-	-	-	-	-
2010	233.5	15.5	-	-	-	-	-	-	-	-
2011	248.9	15.0	-	-	-	-	-	-	-	-
2012	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2013	394.8	18.7	201.7	16.0	221.1	17.3	8.4	4.5	-	-
2014	412.8	18.0	215.8	15.8	235.0	16.5	12.4	5.4	-	-
2015	389.0	15.8	209.4	14.3	221.2	15.0	22.7	9.0	-	-
2016	375.0	14.5	196.2	12.6	211.2	13.5	21.6	7.4	3.7	-
2017	360.0	13.4	189.2	12.0	207.4	12.7	21.0	6.7	3.7	-
2018	354.0	12.3	190.0	11.7	197.0	11.2	20.7	6.2	3.5	-

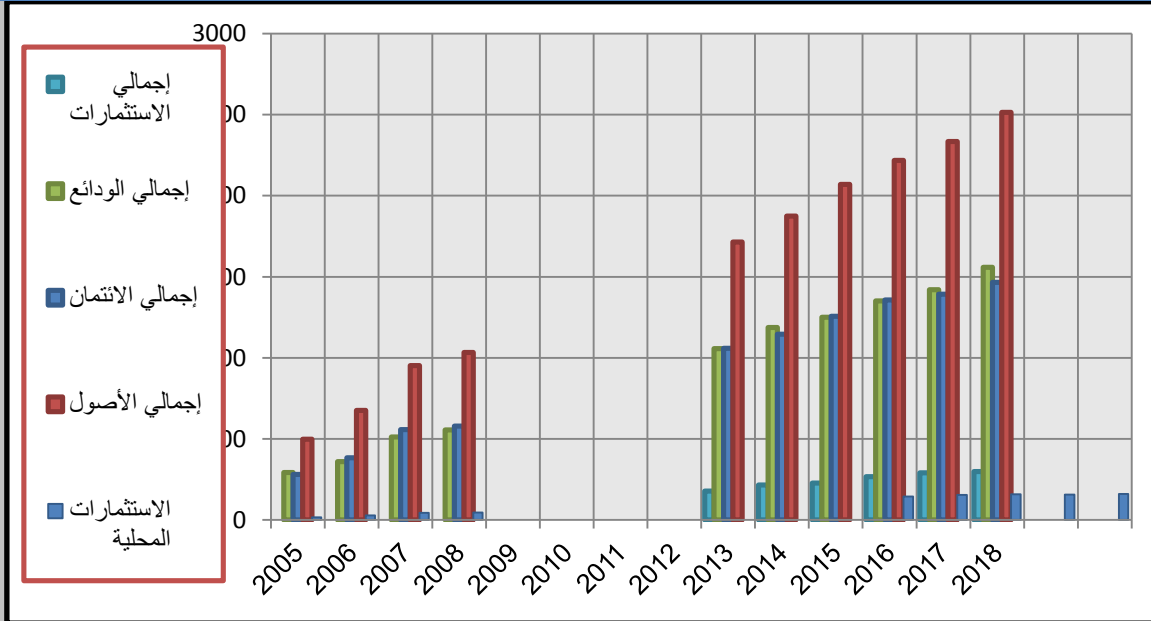
-	5.3	-	-	11.3	212.2	11.0	193.0	12.8	394.6	2019
-	5.12	-	-	13.5	220.9	0.008	0.16	14.7	405.0	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، التقرير السنوي، 2005-2019.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 26، العدد 1، 2006، ص 20-21.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 27، العدد 1، 2007، ص 20-21.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 28، العدد 1، 2008، ص 20-21.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، 2013-2018.
- Bank of the United Arab Emirates, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Data, Cit, 2020, pp.18-42.

شكل (2)

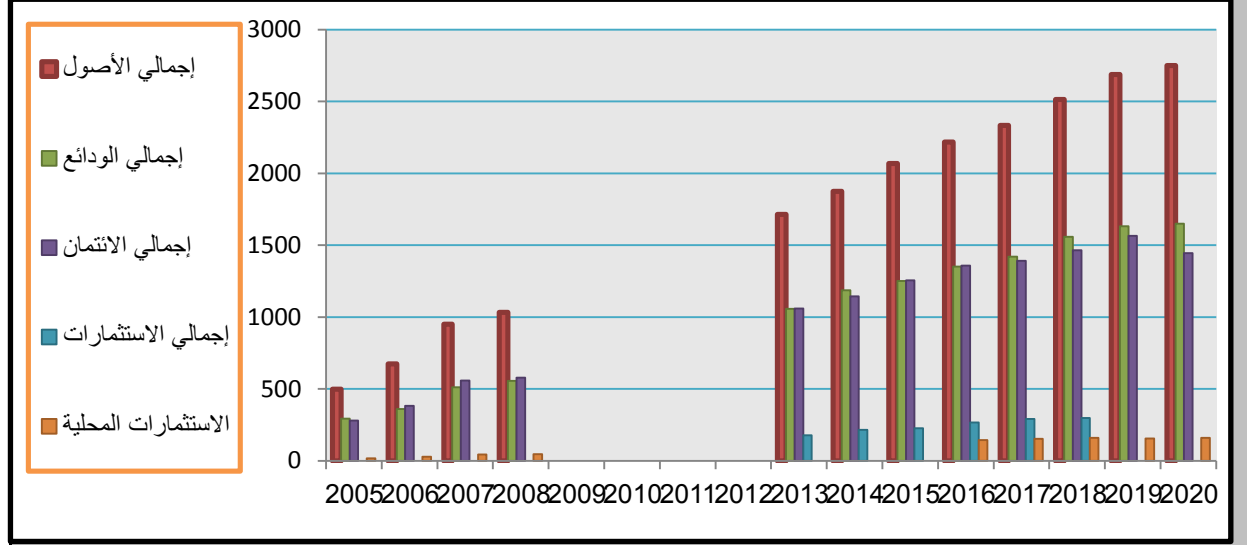
مسار تطور مؤشرات المالية للمصارف الأجنبية في الإمارات للمدة (2005-2018)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (10)

شكل (3)

مسار تطور مؤشرات المالية للمصارف الوطنية في الإمارات للمدة (2018 - 2005)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (9)

ثالثاً: تحليل مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف الأجنبية في الإمارات مقارنة بالمصارف الوطنية بعد عام (2005)

لتقييم أداء المصارف الأجنبية في دولة الإمارات تم اختيار عدد من المؤشرات المالية ومقارنتها مع المصارف الوطنية، كما مبين في الجدول (4)، والتي تضمنت سبعة مؤشرات وهي (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض للودائع، ونسبة القروض إلى الموارد المستقرة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى الموجودات، ونسبة النقدية إلى الودائع، أخيراً العمق المالي للتسهيلات الائتمانية)، وكان السبب في اختيار تلك المؤشرات من دون غيرها كونها تعطي دلالة واضحة عن أداء المصارف الأجنبية والوطنية، كما أنها تغطي أغلب متغيرات النشاط المصرفي فضلاً عن أن المؤشرات المنتخبة من قبل الباحث هي الأوسع استعمالاً في تقييم أداء المصارف جميعها.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول نفسه يمكن تلمس أداء المصارف الأجنبية والوطنية، إذ نلاحظ أن سلوك المؤشر الأول (نسبة كفاية رأس المال) للمصارف الأجنبية أتمم بالتذبذب من حيث الصعود والهبوط، علماً أنه كلما زادت هذه النسبة زادت درجة حفاظ المصرف من الإفلاس، إذ بلغ أدنى مستوى له في عام (2013) نحو (19.3%) ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض رأس المال الممتلك، في حين سجل أعلى مستوى له في عام (2016) نحو (21.4%)، بالمقابل نلاحظ أن هذه النسبة في المصارف الوطنية أتمت بالانخفاض المستمر طيلة المدة المدروسة، إذ سجلت أدنى مستوى لها خلال العامين (2018- 2019) عند مستوى (17.2%) (مصرف الإمارات، 2013، ص 20- 23) متأثرة بتقلبات أسعار النفط العالمية سيما منذ الربع الثالث من عام (2018) (حكومة دبي، 2019، ص 6).

فيما يخص سلوك المؤشر الثاني (نسبة القروض للودائع) قد سجل أعلى مستوى له نحو (96.4%) في عام (2018) للمصارف الأجنبية وكان السبب نتيجة زيادة النشاط الائتماني نحو (212.2) مليار درهم إماراتي مما يعني أن هذه النسبة محفزة ويسمح لها بمزيد من منح القروض.

وجدير بالذكر أنه كلما زادت هذه النسبة كلما زادت مخاطر أزمات السيولة المصرفية، في حين سجلت المصارف الوطنية أعلى مستوى لها نحو (100.5%) في عام (2015) ويعود سبب ذلك إلى زيادة كل من النشاط الائتماني و إجمالي الودائع نتيجة استمرار الإصلاحات ضمن قطاع المالية العامة، كما زاد نمو الائتمان مما دعم نمو القطاع غير النفطي(مصرف الإمارات، 2018، 42).

أما بخصوص سلوك المؤشر الثالث (نسبة القروض إلى الموارد المستقرة) فإنه لم يختلف عن المؤشرين السابقين من حيث الارتفاع والانخفاض، إذ سجل أدنى مستوى له في عام (2018) للمصارف الأجنبية نحو (74.0%) والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض إجمالي الودائع مما أثر بشكل سلبي.

على نمو النشاط الائتماني(مصرف الإمارات، 2018، 48)، في حين شهدت الأعوام (2013، 2014، 2015) ارتفاعاً في هذا المعدل، بالمقابل نلاحظ أن المصارف الوطنية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العامين (2015-2016)، إلا أنها كانت قد سجلت أدنى معدل لها في عام (2019) وصل إلى نحو (82.6%) فضلاً عن زيادة النشاط الائتماني في العام نفسه، ويرجع سبب ذلك إلى عدم استقرار موارد تمويل القروض سيما نمو الودائع.

كما نلاحظ أن سلوك المؤشر الرابع (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) لم يختلف عن سابقه، إذ شهدت المصارف الأجنبية أعلى مستوى لها في عام (2017) نحو (26.2%) ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع إجمالي الاحتياطات، وهو يفوق أعلى مستوى للمصارف الوطنية والتي بلغت نحو (17.1%) للعام نفسه، كما سجلت أدنى مستوى للمصارف الأجنبية نحو (20.6%) في عام (2013).

فيما يخص سلوك المؤشر الخامس(نسبة القروض إلى الموجودات) فقد أتسمت المصارف الأجنبية بالتذبذب، إذ شهدت أعلى مستوى لها خلال العامين (2015، 2018) نحو (53.8%) و(53.6%) وهذا يدل على تحفظ المصارف الأجنبية في منح الائتمان والاحتفاظ بالسيولة بدلاً من توجيهها إلى الاستثمار في الاقتصاد من خلال منح الائتمان، في حين سجلت أدنى مستوى لها نحو (48.9).

في عام (2019) بسبب ارتفاع إجمالي الأصول، بالمقابل شهدت المصارف الوطنية أدنى مستوى لها خلال العامين (2018-2019) نحو (58.3%) و(58.2%) على التوالي نتيجة انخفاض القروض.

وبخصوص المؤشر السادس(نسبة النقدية إلى الودائع) نلاحظ ان المصارف الأجنبية اتسمت بالتزايد، لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام (2017) لتبلغ نحو (45.4%)، بالمقابل نلاحظ أن المصارف الوطنية قد أتسمت بالتذبذب طيلة المدة المدروسة، لتصل إلى أعلى مستوى لها للعام نفسه نحو (28.1%).

فيما يخص سلوك المؤشر الأخير(العمق المالي للتسهيلات الائتمانية) للمصارف الأجنبية فقد أتسم بالتذبذب، إذ سجل أدنى مستوى له في عام (2014) نحو (16.5%) ويعزى سبب ذلك إلى عدم استقرار اسعار النفط، في حين بلغ أعلى مستوى له في عام (2019) ليصل نحو (13.0%) ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع كل من التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي الإجمالي، وبالمقابل سجلت المصارف الوطنية أعلى مستوى لها في عام (2019) نحو (105.3%) للسبب نفسه ومن جانب آخر بسبب زيادة الودائع في المدفوعة بشكل رئيس من قبل الكيانات المرتبطة بالحكومة وودائع القطاع

الخاص مما زاد نمو الائتمان مدفوعاً بالإقراض للقطاعات الحكومية والكيانات المرتبطة بالحكومة (مصرف الإمارات،
2019، 44).

جدول (4)							
مؤشرات الأداء المصرفي للمصارف الوطنية والأجنبية في الإمارات (2013- 2019) مليار درهم إماراتي							
المصارف الوطنية % (NB)							نوع المصرف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة المؤشرات
17.2	17.2	17.7	18.5	18.0	18.1	19.3	نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال %
95.8	94.0	98.0	100.4	100.5	96.5	100.1	نسبة القروض للودائع %
82.6	83.4	86.1	88.1	88.6	86.5	86.1	نسبة القروض إلى الموارد المستقرة %
16.6	16.6	17.1	14.9	16.5	14.3	13.1	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %
58.2	58.3	59.6	61.2	60.7	61.0	61.7	نسبة القروض إلى الموجودات %
27.3	26.7	28.1	24.4	27.3	22.6	21.2	نسبة النقدية إلى الودائع %
105.3	100.7	96.3	96.2	91.7	87.8	84.7	العمق المالي للتسهيلات الائتمانية
المصارف الأجنبية % (BF)							نوع المصرف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنة المؤشرات
-	20.3	21.3	21.4	20.2	18.0	19.3	نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال %
90.9	96.4	91.2	92.9	94.6	91.8	91.2	نسبة القروض للودائع %
-	74.0	74.8	74.8	78.6	78.8	78.2	نسبة القروض إلى الموارد المستقرة %
-	24.4	26.2	24.3	22.2	21.6	20.6	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %

48.9	53.6	52.5	52.3	53.8	52.3	51.1	نسبة القروض إلى الموجودات %
-	43.8	45.4	43.1	39.0	36.6	36.7	نسبة النقدية إلى الودائع %
13.0	13.1	13.1	13.9	15.3	16.5	16.1	العرق المالي للتسهيلات الائتمانية
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:							
- مصرف الإمارات العربية المتحدة، التقارير السنوية، 2013-2020.							
- البيانات الواردة في الجدولين (2-3).							
- UAE Bank, Statistical Bulletin, 2018.							
- UAE Bank, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Statistics, 2020, pp. 16-19.							

الاستنتاجات

1. أثبت البحث بأن بعض مؤشرات الأداء للمصارف الأجنبية فاقت أداء المصارف الوطنية.
2. تطور القطاع المصرفي الإماراتي خلال المدة المبحوثة من خلال زيادة وتنوع في عدد الوحدات المصرفية، إذ استقطب القطاع المصرفي استثمارات أجنبية متنوعة على شكل دمج و استملاك و على شكل وحدات قائمة، وعلى شكل وحدات مكاتب تمثيل.
3. أظهرت نتائج البحث تطور المؤشرات المالية لكلا المصارف الوطنية والأجنبية، فضلاً عن زيادة عدد فروع المصارف المعنية خلال المدة المدروسة.
4. الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستقرة قد ساعدت على تفوق المصارف الأجنبية على المصارف الوطنية من حيث العدد و الأداء.

التوصيات

1. تحديد الهدف من وراء جذب الاستثمار الأجنبي المصرفي بدلاً من أن يكون هدفاً عاماً مجرداً، ومن ثم التوجه إلى الاستثمار النوعي وليس الكمي.
2. من الضروري أن تكون السياسة اتجاه الاستثمار الأجنبي المصرفي جزءاً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة من حيث الأنماط المصرفية أو الحجم التي يجب الاستثمار فيها بعد تحديد الأهداف والاستراتيجية اللازمة.
3. ضرورة تحسين المناخ الاستثماري و ذلك لأن الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المصرفي تتوقف على مدى توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة و ذلك عن طريق منح المزيد من الحوافز والتسهيلات و الضمانات وتعديل القوانين التي تشجع المستثمر الأجنبي المصرفي مع الأخذ بنظر الاعتبار منح المزيد من الإعفاءات تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة و من ثم يؤثر سلباً على الدولة.
4. النظر إلى المنافع والكلف الناتجة عن دخول الاستثمار الأجنبي المصرفي إلى القطاع المصرفي وذلك بهدف تمكين تلك المصارف من فتح آفاق جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل العولمة المتسارعة.

5. الاتجاه نحو الاندماج مع بعضها من أجل تكوين كيانات مالية كبيرة قادرة على توفير خدمات متنوعة للجمهور.

المصادر

- 1- ابتهاج جليل محسن، دور المصارف الأجنبية في القطاع المصرفي في العراق للمدة (2010-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.
- 2- حكومة دبي، التقرير الاقتصادي لأمانة دبي، 2019.
- 3- بالعبيدي عايذة عبير، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي في تحسين أداء البنوك الجزائرية على المستوى القومي للمدة (2004-2012)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال- جامعة بسكرة، العدد 1، 2016.
- 4- صلاح رمضان عبيد و عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل انماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للمدة 2003-2016، المجلة الأكاديمية نوروز، المجلد 8، العدد 4، 2019.
- 5- القطاع المصرفي بالإمارات، يمكن النظر في: www.alroeya.com
- 6- كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي- الأهمية والفرص المتاحة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 3، 2016.
- 7- كوثر كريم عبد الرزاق، قياس وتحليل أثر أداء المصارف على إمكانات النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بلدان مختارة)، جامعة واسط، اطروحة غير منشورة، 2021.
- 8- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرات الإحصائية السنوية، 2013-2018.
- 9- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 26، العدد 1، 2006.
- 10- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 27، العدد 1.
- 11- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الإحصائية، المجلد 28، العدد 1، 2008.
- 12- مصرف الإمارات العربية المتحدة، التقارير السنوية، 2005-2020.
- 13- مصرف الإمارات العربية المتحدة، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 14- مصرف الإمارات العربية المتحدة، دائرة الرقابة على المصارف، إدارة الترخيص 2020.
- 15- مؤسسة خاصة بالتطوير الاقتصادي والتنموي الإماراتي، يمكن النظر: ar.wikipedia.org/wik
- 16- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي، الإصدار السادس والعشرين، 2018.
- 17- UAE Bank, Statistical Bulletin, 2018.
- 18- Bank of the United Arab Emirates, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Data, 2020.
- 19- Hussein A. Hassan Al-Tamimi A, Determinants of the performance of UAE commercial banks, published research, Journal of Transnational Administration, Volume 10, Umea University Library, 2008.

- 20- Jonathan Coble and Michael Davis, Foreign Participation in East Asian Countries the Banking Sector, published research, International Section, Reserve Bank of Australia, 2003.
- 21- Narcisa Roxana MOSTEANU and Karla Al-Ghadhaf, Smart Economic Development by Direct Use of Foreign Investments - A Case Study of the United Arab Emirates, Published Research, Journal of Information Systems and Operations Management, 2019.
- 22- UAE Bank, Monthly Statistical Bulletin - Banking and Monetary Statistics, 2020.
- 23 - Sasedaran Gopalan, Foreign Banks in Developing Markets: Advantage or Disadvantage? Research published, Hong Kong University of Science Technology 2014,